

Distr.: Limited
9 December 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٤ (هـ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

النظام المالي الدولي والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد عبد الله بن ملوك (المغرب)، بناء على مشاورات غير رسمية أُجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/57/L.4

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٨٦/٥٥، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ١٨١/٥٦، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، المعنونين: "نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية"،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(١)،

وإذ تشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥٦، بقاء، المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه الجمعية توافق آراء مونتيري الذي أسفر عنه المؤتمر الدولي لتمويل

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

التنمية^(٢) والذي اعتمده المؤتمر في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، فضلا عن خطة جوهانسبرغ للتنفيذ^(٣) التي اعتمدها المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

وإذ تكرر التأكيد على أن النجاح في بلوغ أهداف التنمية والقضاء على الفقر يتوقف على الحكم الرشيد داخل كل بلد وعلى الصعيد الدولي، وإذ تشدد على أن السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية الراسخة التي تلبي حاجات الشعب والبنية الأساسية المحسنة هي أساس النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر وإيجاد الوظائف، وأن شفافية كل من النظام المالي والنقدي والتجاري والالتزام بنظام مالي وتجاري متعدد الأطراف وغير تمييزي ومنصف ومفتوح، قائم على قواعد ويمكن التنبؤ به، هما أيضا أساسيان،

وإذ تشدد على أن النظام المالي الدولي ينبغي أن يدعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر، ويسمح بطريقة متسقة بتعبئة جميع المصادر المتاحة للتمويل من أجل التنمية، بما في ذلك حشد الموارد الداخلية والتدفقات الدولية والتجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون الخارجية،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء النقل الصافي للموارد المالية خارج البلدان النامية خلال السنوات الخمس الماضية، وإذ تبرز الحاجة إلى اتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لعكس هذا الاتجاه، في حين تخطط علما بالجهود التي بُذلت حتى الآن لتحقيق ذلك،

وإذ تخطط علما بتقرير الأمين العام المعنون "النظام المالي الدولي والتنمية"^(٤)،

١ - **تعرب عن قلقها** إزاء الصعوبات التي تنطوي عليها الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية، وتؤكد على أهمية التصدي لتلك الأوضاع من خلال جهود تعاونية معززة تبذلها جميع البلدان والمؤسسات؛ وتبرز أهمية مواصلة بذل الجهود لتحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تعزيز التنمية؛

٢ - **تشدد على** أهمية وجود مؤسسات داخلية قوية لتعزيز الأنشطة التجارية والاستقرار المالي لتحقيق النمو والتنمية، في جملة أمور منها عن طريق سياسات الاقتصاد

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) A/57/151.

الكلية السليمة والسياسات التي ترمي إلى تدعيم النظم التي تنظم قطاعات الشركات والمالية والمصارف؛

٣ - تشدد على الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية عن طريق الجهود التعاونية القوية التي تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لتعزيز التنمية الاقتصادية العادلة في إطار اقتصاد عالمي يعود بالفائدة على جميع الناس، وتدعو في هذا السياق البلدان المتقدمة النمو، وعلى الأخص البلدان الصناعية الرئيسية التي تمارس نفوذا كبيرا على النمو الاقتصادي العالمي، إلى أن تأخذ بعين الاعتبار عند صياغتها لسياسات اقتصادها الكلية تأثير تلك السياسات فيما يتعلق بتهيئة بيئة اقتصادية خارجية مواتية للنمو والتنمية؛

٤ - تبرز أهمية تعزيز الاستقرار المالي، وتعيد التأكيد على أن التدابير التي من شأنها تخفيف أثر التقلبات المفردة لتدفقات رؤوس الأموال على المدى القصير وزيادة الشفافية وتحسين نوعية المعلومات المتعلقة بالتدفقات المالية هي تدابير هامة يتعين النظر فيها؛

٥ - تشير إلى أن هناك جهودا دولية هامة تُبذل لإصلاح الهيكل المالي الدولي؛ وتشدد على الحاجة إلى مواصلة تلك الجهود بمزيد من الشفافية والمشاركة الفعالة للبلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها في مرحلة انتقالية، وأن أحد الأهداف الرئيسية للإصلاح هو تعزيز التمويل من أجل التنمية والقضاء على الفقر؛ وتبرز كذلك الالتزام المنصوص عنه في الفقرة ٥٣ من توافق آراء مونتيري^(١) بقطاعات مالية داخلية سليمة، تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، بوصفها لبنة هامة من لبنات هيكل مالي داعم للتنمية؛

٦ - تحيط علما بالبلاغ الصادر عن لجنة التنمية المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وبخاصة الفقرة ١٠ منه، بشأن الحاجة إلى تحديد سبل عملية ومبتكرة لمواصلة تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها في مرحلة انتقالية في صنع القرارات ووضع المعايير على المستوى الدولي، وتشجع جميع المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة على اتخاذ خطوات عملية لتحقيق هذا الهدف؛

٧ - تدعو صندوق النقد الدولي إلى مواصلة عمله في مجال الحصص، وترحب بمواصلة الصندوق النظر في استعراضه للحصص وإعادة التأكيد من جانب اللجنة المالية والنقدية الدولية بأنه يتعين أن تتوفر للصندوق الموارد الكافية لكي يضطلع بمسؤولياته المالية وأن الحصص يجب أن تعكس التطورات في الاقتصاد العالمي؛

٨ - تبرز أهمية اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك آليات مالية جديدة، حسب الاقتضاء، لدعم جهود البلدان النامية الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتوطيد نظمها الديمقراطية، مع إعادة التأكيد على أن المسؤولية

الرئيسية إنما يتحملها كل بلد فيما يتعلق بتنميته الاقتصادية والاجتماعية، وعلى أن السياسات الوطنية إنما تضطلع بدور قيادي في عملية التنمية؛

٩ - تؤكد على الحاجة إلى أن تعمل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف في تقديم الدعم المالي والمشورة بشأن السياسات استناداً إلى مسارات إصلاحية سليمة مملوكة وطنياً تأخذ في الاعتبار احتياجات الفقراء وجهود الحد من الفقر، وأن تولى الاهتمام اللازم بالاحتياجات الخاصة وقدرات التنفيذ لدى البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، والرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وأن تأخذ المشورة في الاعتبار التكاليف الاجتماعية لبرامج التكيف التي يتعين تصميمها بحيث تحد قدر الإمكان من الآثار السلبية على شرائح المجتمع الضعيفة؛ وتبرز في هذا الخصوص أهمية اعتماد سياسات واستراتيجيات للتوظيف والقضاء على الفقر تراعي المنظور الجنساني؛

١٠ - تدعو المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية إلى استكمال الجهود الوطنية لتدعيم النظم المالية والتنظيمية الداخلية بغية تهيئة بيئة شفافة ومستقرة يمكن التنبؤ بها للاستثمار، وبالتالي تجتذب وتعزز تدفقات رأس المال المنتج، مما يسهم في زيادة النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر؛

١١ - تدعو مصارف التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف إلى مواصلة قيامها بدور حيوي في تلبية احتياجات التنمية للبلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها في مرحلة انتقالية للإسهام في توفير التمويل الكافي للبلدان التي تواجه تحدي الفقر وتتبع سياسات اقتصادية سليمة وقد يتعذر عليها الوصول للملائم إلى الأسواق المالية؛ وتبرز أن وجود مصارف إنمائية إقليمية مؤسسات مالية دون إقليمية معززة يوفر الدعم المالي المرن لجهود التنمية الإقليمية والوطنية، مما يعزز الملكية والفعالية بشكل إجمالي، وأنها تشكل مصدراً حيوياً للمعرفة والخبرة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية للبلدان النامية الأعضاء فيها؛

١٢ - تشدد على الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز إدارة شؤون الشركات والمحاسبة ومراجعة الحسابات، خاصة عندما تكون للسياسات غير الملائمة آثار ضارة شاملة؛

١٣ - تبرز أنه من الضروري كفالة المشاركة الفعلية والمنصفة للبلدان النامية في وضع المعايير والمدونات المالية، وتبرز في هذا الخصوص أنه من الضروري أيضاً كفالة التنفيذ، بشكل طوعي وتدرجي، كإسهام في الحد من الهشاشة إزاء الأزمات المالية وإمكانية انتشارها، وتشدد على الحاجة إلى قيام الصندوق بمواصلة تعزيز مراقبته لجميع الاقتصادات، مع إيلاء اهتمام خاص بتدفقات رؤوس الأموال على المدى القصير وآثارها؛

١٤ - تشير إلى أثر الأزمات المالية على البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها في مرحلة انتقالية، أو إمكانية انتقال هذه الأزمات إليها، بغض النظر عن حجمها، وتبرز في هذا الخصوص الحاجة إلى كفالة إتاحة مجموعة ملائمة من الإمكانيات والموارد المالية للمؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي، لكي تستجيب بسرعة وبالطريقة الملائمة وفقا لسياساتها؛

١٥ - تشدد على أهمية إجراء مناقشات واسعة النطاق في المنتديات الملائمة، عند النظر في آليات جديدة لتسوية الديون، تشارك فيها جميع الأطراف المهتمة، وترحب بالخطوات التي اتخذتها المؤسسات المالية الدولية للأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية وتكاليف الاستدانة التي تتحملها البلدان النامية، وتشجعها على مواصلة جهودها في ذلك الخصوص، وتعيد التأكيد على أن اعتماد هذه الآليات ينبغي ألا يحول دون تقديم التمويل العاجل في أوقات الأزمات؛

١٦ - تشجع على استطلاع السبل لإيجاد مصادر جديدة مبتكرة عامة وخاصة للتمويل لأغراض التنمية، بشرط ألا تثقل تلك المصادر كاهل البلدان النامية بصورة مفرطة، وتحيط علما بالاقتراح الداعي إلى استخدام حصص حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية الوارد في الفقرة ٤٤ من توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

١٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الثامنة والخمسين، وفي إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، البند الفرعي المعنون "النظام المالي الدولي والتنمية".